مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة
Centre de dialogue public et d'études modernes

نقطة يقظة -4-

تقييم الاستجابة الوطنية خلال 15 يوما على زلزال الحوز

- ريادة ملكية في قيادة سياسات زمن الأزمات -

محمد طارق
أستاذ القانون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - المحمدية
جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء

الجمعة 22
شتنبر 2023

www.alhewarcenter.ma

تقديم:

عاش المغرب ليلة الجمعة 8 شتنبر 2023 على وقع هزة أرضية بقوة 7 درجات على مقياس ريختر ، أثارت الرعب والذعر في أوساط المغاربة وأجبرت الآلاف منهم على الخروج من بيوتهم إلى الشوارع وقضاء الليلة في العراء، وخلفت خسائر بشرية كبيرة ومادية في العديد من جهات المملكة، ومنذ الساعات الأولى والدولة المغربية ملكا وشعبا وحكومة يسارعون الزمن في خطوات متتابعة ومدروسة لتعزيز استجابتهم للزلزال عبر تسريع عملية انقاذ الأرواح وإجلاء الجرحى، وإيواء وإطعام الناجين، وفك العزلة عن المناطق المعزولة، من خلال إطلاق برنامج استعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من الزلزال، وصولا لوضع برنامج لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة سيستمر تنفيذه لمدة 5 سنوات.

حيث يظهر المغرب مرة أخرى، بفضل رؤية وعمل عاهله، قدرته على الصمود التي يتميز بها والتي تمكنه من مواجهة الاختبارات والتحديات بقوة وحكمة وعزم، وذلك بفضل قوة مؤسساته وتضامن شعبه وسخائه، حيث أن التضامن الذي عبر عنه المغاربة أعطى درسا للعالم وأظهر قدرة الدولة المغربية على مواجهة الأزمة والتغلب على مختلف التحديات.

وفي هذا السياق تأتي هذه الورقة **لتقيم الاستجابة الوطنية خلال 15 يوم على زلزال الحوز**، والتي تغطي الفترة الزمنية من يوم الجمعة 8 شتنبر 2023 إلى غاية يوم الجمعة 22 شتنبر 2023، بخلفية المساهمة في المجهود الوطني، لتجميع مختلف المبادرات المؤسساتية والتي قادتها المؤسسة الملكية وحرصت الحكومة على تنفيذها وتنزيلها عبر مختلف تدخلاتها، كما أخبر بها البرلمان بمجلسيه في حدود اختصاصاته الدستورية، ولتثمين التآزر الشعبي وقيم المواطنة الإيجابية، كما تمتد الورقة لتقييم أدوار الاعلام العمومي والخاص، ورصد مستويات التضامن الدولي مع المغرب، لتصل إلى خلاصات أولية وتقدم توصيات للمستقبل.

أولا: مؤسسة ملكية قوية ومواطنة

ثانيا: اجراءات حكومية تأمل النجاعة والفعالية

ثالثا: إخبار البرلمان بالتدابير المتخذة

رابعا: استجابة شعبية تقوي التآزر وتعزز قيم المواطنة الإيجابية

خامسا: اعلام عمومي وخاص في خدمة الوطن عبر تغطية مستمرة ومهنية

سادسا: صدمة وحزن عميق وتضامن دولي واسع مع المغرب

سابعا: خلاصات وتوصيات

أولا: مؤسسة ملكية قوية ومواطنة

إن المؤسسة الملكية تحتل منذ 12 قرنا مكانة أساسية في النظام السياسي المغربي، فهي تستمد شرعيتها من تاريخها العريق وبعدها الديني والروحي المتمثل في إمارة المؤمنين، ناهيك عن تمتعها بشعبية كبيرة ولها مكانة خاصة لدى جميع المغاربة، حيث تشكل مركز ثقل الدولة والعمود الفقري للنظام السياسي المغربي، وما يميزها هو أن الملك يسود ويحكم، وجميع الدساتير المغربية جعلت المؤسسة الملكية في موقع بارز على مستوى البنيان الدستوري وأعطتها سموا يجعل من الملك مرجعا ومحورا وحكما وحاميا وضامنا وموجها.

في مرحلة الأزمات / الكوارث تحتاج الشعوب قبل الإعلان عن الفعل المرتبط بمواجهة الازمة/ الكارثة إلى الإحساس بالثقة وبالطمأنينة، من خلال الانتقال بها من مرحلة وزمن اللايقين (الذي تحدثه الكوارث) إلى مرحلة الثقة والإيمان بالحل القريب، وهذا لا يأتي من فراغ ولا يأتي بين عشية وضحاها، بل يأتي من خلال السيرورة التاريخية والتجربة الجماعية (الأمة المغربية) التي تجمع الشعوب بمؤسساتها، وبالتالي فإن المؤسسة الملكية في عهد محمد السادس تستعمل هنا تاريخها الإيجابي السابق في التعامل مع الوضعيات المماثلة (تجربة الانتقال الديمقراطي / تجربة هيئة المصالحة والانصاف / زلزال الحسيمة/ تجربة تدبير جائحة كوفيد 19) وقدرتها على قيادة سفينة الوطن بنجاح نحو بر الأمان.

حيث سنتوقف في هذا المحور من تشخيص مستويات تدخل المؤسسة الملكية في تدبير أزمة زلزال الحوز، من خلال تحديد مرجعيات التدخل الملكي في تدبير زلزال الحوز (1)، تم رصد كرونولوجيا التدخل الملكي لتتبع وتدبير زلزال الحوز (2)، وصولا إلى استعراض حصيلة التدخل الملكي لتدبير زلزال الحوز (3).

1. مرجعيات التدخل الملكي في تدبير تداعيات زلزال الحوز

منذ اللحظات الأولى لوقوع الزلزال المدمر الذي ضرب إقليم الحوز والأقاليم المجاورة، نزل الملك محمد السادس بكل ثقله الرمزي، وشرعيته التاريخية والدينية والدستورية.

الفصل 42 من الدستور المغربي لسنة 2011

الملك، رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة.

الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

حيث تنوعت مرجعيات التدخل الملكي لتدبير أزمة زلزال الحوز:

- **الملك بصفته القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**: اعطى تعليماته قصد نشر القوات المسلحة الملكية، بشكل مستعجل، وسائل بشرية ولوجستيكية مهمة، جوية وبرية، وكذا وحدات تدخل متخصصة مكونة من فرق للبحث والإنقاذ، ومستشفى طبي جراحي ميداني؛

- **الملك بصفته رئيس الدولة:** أصدر تعليمات ملكية للإعلان عن حداد وطني لمدة ثلاثة أيام، مع تنكيس الأعلام الوطنية فوق جميع المباني العمومية، كما قام الملك بعد ظهر يوم الثلاثاء12 شتنبر 2023 بزيارة ميدانية للمركز الاستشفائي الجامعي "محمد السادس" بمراكش، حيث تفقد جلالته الحالة الصحية للمصابين ضحايا الزلزال، وبعث برقيات الشكر والامتنان لفرق البحث والإنقاذ المشاركة في جهود الإنقاذ والإغاثة (الامارات العربية المتحدة/ قطر / المملكة المتحدة / إسبانيا)؛

- **الملك بصفته أمير المؤمنين:** إعطاء تعليماته لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لأداء صلاة الغائب بمجموع مساجد المملكة ترحما على أرواح ضحايا زلزال الحوز؛

- **الملك كقائد للسلطة التنفيذية:** ترأس الملك لثلاثة جلسات عمل حول زلزال الحوز، جلسة العمل الأولى بتاريخ السبت 9 شتنبر 2023 لبحث الوضع في أعقاب الزلزال المؤلم، وجلسة العمل الثانية الخميس 14 شتنبر 2023 خصصت لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز، وجلسة عمل ثالثة يوم الأربعاء 20 شتنبر 2023 خصصت لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

- **الملك المواطن:** تفضل الملك بالتبرع بالدم، وهي التفاتة كريمة تجسد العناية الملكية السامية وتعبر عن تضامن جلالته الكامل وعطفه على الضحايا والعائلات المكلومة، وساهم من ماله الخاص بمبلغ مليار درهم إلى الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

2. كرونولوجية التدخل الملكي لتتبع وتدبير زلزال الحوز

خلال أسبوعين (15 يوما) من فاجعة زلزال الحوز، يمكن الوقوف عند رصد كرونولوجية لتدخل الملك في تدبير وتتبع الزلزال، وذلك:

1) **السبت 9 شتنبر 2023:** جلسة العمل الأولى: لبحث الوضع في أعقاب الزلزال المدمر؛

2) **الثلاثاء 12 شتنبر 2023:** زيارة المركز الاستشفائي الجامعي "محمد السادس" بمراكش، حيث تفقد الملك الحالة الصحية للمصابين من ضحايا الزلزال، كما تفضل الملك فتبرع بالدم؛

3) **الخميس 14 شتنبر 2023:** جلسة العمل الثانية: خصصت لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز؛

4) **الأربعاء 20 شتنبر 2023**: جلسة العمل الثانية: خصصت لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

3. حصيلة التدخل الملكي لتدبير زلزال الحوز

بناء على خلاصات جلسات العمل التي ترأسها الملك (جلسة العمل الأولى بتاريخ السبت 9 شتنبر 2023، وجلسة العمل الثانية الخميس 14 شتنبر 2023، وجلسة العمل الثالثة 20 شتنبر 2023)، وبناء التتبع الدائم للملك منذ اللحظات الاولى التي أعقبت الزلزال وخلال 15 يوم من تدبير تداعياته، شكلت التعليمات الملكية خارطة طريق واضحة للحكومة ولكل المتدخلين سواء على مستوى طبيعة الإجراءات الاستعجالية الواجب تفعيلها، أو على مستوى تفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز، وصولا الى وضع الخطة المتعددة السنوات للتدبير الاستراتيجي لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، حيث يمكن الوقوف عند الحصيلة في مستوياتها الثلاثة:

أ. تعليمات ملكية من أجل التعامل السريع مع زلزال الحوز:

1- التدخل السريع للقيادة العليا للقوات المسلحة الملكية، عبر اتخاذ التدابير الضرورية على مستوى القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية والحاميات العسكرية للمملكة، للتواصل والتنسيق مع السلطات المحلية، ونشر وحدات للتدخل، وطائرات، ومروحيات،

طيار، ووسائل هندسية، ومراكز لوجيستية بعين المكان بهدف تقديم الدعم الضروري لمختلف القطاعات المعنية والساكنة المتضررة.

2- مواصلة كافة أعمال الإنقاذ بشكل عاجل على الصعيد الميداني؛

3- لإحداث الفوري للجنة بين وزارية مكلفة بوضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة على مستوى المناطق المتضررة في أقرب الآجال؛

4- التكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشة؛

5- التكفل الفوري بكافة الأشخاص بدون مأوى جراء الزلزال، لاسيما فيما يرتبط بالإيواء والتغذية وكافة الاحتياجات الأساسية؛

6- تشجيع الفاعلين الاقتصاديين بهدف الاستئناف الفوري للأنشطة على مستوى المناطق المعنية؛

7- فتح حساب خاص لدى الخزينة وبنك المغرب بهدف تلقي المساهمات التطوعية التضامنية للمواطنين والهيئات الخاصة والعمومية؛

8- التعبئة الشاملة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن، بجميع مكوناتها، من أجل تقديم الدعم ومواكبة المواطنين في المناطق المتضررة؛

9- تشكيل احتياطات ومخزون للحاجيات الأولية (أدوية، خيام، أسرة، مواد غذائية..) على مستوى كل جهة من المملكة من أجل مواجهة كل أشكال الكوارث.

ب. <u>تعليمات ملكية لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز:</u>

10- إطلاق مبادرات استعجالية للإيواء المؤقت خصوصا من خلال صيغ إيواء ملائمة في عين المكان وفي بنيات مقاومة للبرد وللاضطرابات الجوية، أو في فضاءات استقبال مهيأة وتتوفر على كل المرافق الضرورية؛

11- منح الدولة مساعدة استعجالية بقيمة 30000 درهم للأسر المعنية؛

12- اتخاذ مبادرات فورية لإعادة الإعمار، تتم بعد عمليات قبلية للخبرة وأشغال التهيئة وتثبيت الأراضي. ومن المقرر لهذا الغرض، تقديم مساعدة مالية مباشرة بقيمة 140 ألف درهم للمساكن التي انهارت بشكل تام، و80 ألف درهم لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئيا؛

13- إحصاء الأطفال ضحايا الزلزال ومنحهم صفة مكفولي الأمة.

ج. <u>تعليمات ملكية من أجل إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز:</u>

14. إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، بميزانية توقعية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، على مدى خمس سنوات، تغطي الصيغة الأولى من البرنامج المندمج ومتعدد القطاعات الذي يهم الستة أقاليم والعمالة المتأثرة بالزلزال (مراكش، الحوز، تارودانت، شيشاوة، أزيلال، وورزازات)، مستهدفة ساكنة تبلغ 4,2 مليون نسم، ويتمحور حول أربع مكونات أساسية:

1. إعادة إيواء السكان المتضررين، إعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية؛
2. فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية،
3. تسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال؛
4. تشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل، وكذا تثمين المبادرات المحلية.

15. إحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياطات الأولية (خيام، أغطية، أسرة، أدوية، مواد غذائية..)، بكل جهة، وذلك قصد التصدي بشكل فوري للكوارث الطبيعية؛
16. مهام صندوق الحسن الثاني بمبلغ 2 مليار درهم لتمويل البرامج والمشاريع ذات النتائج المهيكلة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: إجراءات حكومية تأمل النجاعة والفعالية

على مستوى تقييم الاستجابة الحكومية لتدبير زلزال الحوز، وخلال 15 يوم من تاريخ الزلزال بمكن الوقوف عند، كرونولوجية التدخل الحكومي لتدبير زلزال الحوز على مستوى رئاسة الحكومة (1)، وتحديد أبرز الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتدبير الزلزال (2)، بالإضافة الى تقييم الاستجابات القطاعية لتدبير زلزال الحوز وخصوصا القطاعات الحكومية المعنية بالتدخل المباشر خلال مرحلة تدبير الازمة ومرحلة التفكير في إعادة الإعمار (3).

1. كرونولوجية التدخل الحكومي لتدبير تداعيات زلزال الحوز

خلال أسبوعين (15 يوم) من فاجعة الزلزال، يمكن رصد كرونولوجية التدخل الحكومي:

1) **الأحد 10 شتنبر 2023:** اجتماع مجلس الحكومة: حيث تداول مجلس الحكومة وصادق على **مشروع المرسوم 2.23.811 الصادر في 24 من صفر 1445 (10 شتنبر 2023) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"؛**

2) **الاثنين 11 شتنبر 2023:** اجتماع اللجنة البين وزارية المكلفة بالبرنامج الاستعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة جراء الزلزال، وهي لجنة تشكل على مستوى رئاسة الحكومة ويترأسها رئس الحكومة وتتكون من القطاعات الوزارة المعنية بتدبير الزلزال (الداخلية، الاقتصاد والمالية، التجهيز والماء، التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الصحة والحماية الاجتماعية،

إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الشباب والثقافة والتواصل، التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والوزارة المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، والوزارة المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني) مع حضور بعض الموظفين الساميين؛

3) **الخميس 14 شتنبر 2023:** اجتماع مجلس الحكومة: حيث تداول المجلس في قضيتين مرتبطتين بتدبير اثار زلزال الحوز:

- مساهمة الوزراء والوزراء المنتدبون والمندوبان الساميان والمندوب العام والمندوب الوزاري، بأجرة شهر تقتطع من الأجرة الصافية من الضريبة على الدخل والاقتطاعات المتعلقة بالتقاعد والتعاضد؛

- مساهمة موظفو وأعوان الدولة والجماعات الترابية ومستخدمو المؤسسات والمقاولات العمومية، المصنفون في السلم التاسع وما فوق أو ما يعادلهم بأجرة يوم عمل عن كل شهر على مدى ثلاثة أشهر تقتطع من الأجرة الصافية من الضريبة على الدخل والاقتطاعات المتعلقة بالتقاعد والتعاضد (أجرة يوم عمل عن كل من أشهر شتنبر وأكتوبر ونونبر).

4) **الاثنين 18 شتنبر 2023:** الاجتماع الثالث للجنة البين وزارية، ودراسة مدى تقدم تفعيل وتنزيل البرنامج الاستعجالي لإعادة الإيواء ومساعدة الأسر والمواطنين المتضررين، مع تشكيل وإطلاق لجان تقنية تعمل على إحصاء المنازل التي انهارت كليا أو بشكل جزئي، لتحديد صنف الدعم الذي ستحصل عليه الأسر المعنية، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية؛

5) **الخميس 21 شتنبر 2023:** اجتماع مجلس الحكومة، حيث تداول مجلس الحكومة وقرر **تحويل** مشروع المرسوم رقم 2.23.845 بمنح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، إلى مشروع قانون يعرض على المجلس الحكومي المقبل.

2. أبرز الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتدبير تداعيات زلزال الحوز

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، عقدت الحكومة ثلاث مجالس حكومية، كما شكل رئيس الحكومة لجنة بين وزارية – عقدت ثلاث اجتماعات- كلفت بوضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة على مستوى المناطق المتضررة من الزلزال، وقد أسفر التدخل الحكومي على اتخاذ الإجراءات التالية:

- تعبئة كافة الوسائل بالسرعة والنجاعة اللازمتين من أجل تقديم المساعدة للأسر والمواطنين المتضررين، خصوصا من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بإعادة التأهيل والبناء في المناطق المتضررة من هذه الكارثة الطبيعية ذات الآثار غير المسبوقة؛
- إيلاء الأهمية القصوى لإنقاذ الأشخاص في وضعية صعبة، ودفن الموتى، إلى جانب تقديم المواد الغذائية ووسائل الإيواء؛

- إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، يخصص لتلقي المساهمات التطوعية التضامنية للهيآت الخاصة والعمومية، والمواطنين داخل وخارج أرض الوطن.
- إطلاق العمل لإعداد ووضع تصور لأجرأة التعليمات الملكية السامية بشأن:
  - إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال، والسبل الكفيلة بجلب استثمارات إليها،
  - تعويض المتضررين الذين فقدوا مساكنهم.

3. حصيلة تدخل القطاعات الحكومية في تدبير تداعيات زلزال الحوز:

تتوقف الورقة لتقديم قراءة في أبرز تدخل مختلف القطاعات الحكومية المعنية بشكل مباشر بتدبير زلزال الحوز، انطلاق من المعطيات الرسمية المتوفرة منذ الساعات الأولى لحدوث الزلزال وطيلة 15 يوم من الاستجابات القطاعية لتدبير اثاره.

3.1. وزارة الداخلية

منذ الساعات الأولى لحدوث الزلزال الذي ضرب عدة مناطق، عملت وزارة الداخلية، وفق الصلاحيات الموكولة إليها على إحداث خلية تدبير الأزمات المحدثة طبقا للتوجيهات الملكية السامية، هدفها تنسيق العمل بين مختلف القطاعات الحكومية، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الفعالية والنجاعة على مستوى التدخل الميداني، حيث يسجل:

- عقد ندوة صحفية بمقر وزارة الداخلية ساعات بعد وقوع الزلزال للإعلان الرسمي عنه وتقديم الحصيلة الأولية لضحايا والجرحى وشرح مستويات التدخل العاجل لتدبير الازمة؛
- إصدار ما يزيد عن 25 بلاغ لتحيين الأرقام على مستوى حصيلة الضحايا ومستوى تقدم عمليات البحث والانقاذ، وتتبع جهود السلطات العمومية للتكفل بالمصابين، وإيواء المتضررين، وإيصال الإعانات الغذائية والصحية لهم، وتأمين حركة السير بالطرق التي تضررت جراء الزلزال؛
- ترأس وزير الداخلية، اجتماعين بعمالتي إقليم الحوز وإقليم تارودانت، بحضور عمال الأقاليم الأكثر تضررا من الهزة الأرضية، بالإضافة إلى ممثلي المصالح الأمنية والمصالح الخارجية ومنتخبين بالأقاليم المعنية؛
- بناء على مضمون الفصل 145 من الدستور، أشرف الولاة والعمال بالمناطق المتضررة من الزلزال على تمثيل السلطات المركزية، وتنسيق تدخلات المصالح اللاممركز للإدارة المركزية وتأمين حسن سيرها بما يحقق الفعالية والنجاعة والانتقائية.

3.2. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

عبأت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، في سياق استجابتها لزلزال الحوز خلال 15 يوم من وقوعه، واستجابة للتعليمات الملكية ومن منطلق اختصاصاتها القانونية والتنظيمية، مجموعة من الوسائل اللوجيستيكية والبشرية لتعزيز استجابتها للكارثة، وذلك من خلال:

- ما مجموعه 2461 سريرا على مستوى المراكز والمؤسسات الاستشفائية بالجهات المتضررة لاستقبال الجرحى والمصابين؛
- أزيد من 500 سيارة إسعاف؛
- أزيد من 400 طن من الأدوية والمستلزمات الطبية؛
- 09 وحدات صحية متنقلة، مجهزة بجميع المعدات الخاصة بالإسعافات الأولية، تشمل 69 طبيبا و159 ممرضا؛
- تعبئة 1268 طبيبا عاما وأخصائيا و1733 ممرضا وممرضة.

كما تمكنت الوزارة خلال 15 يوما من تدخلاتها، من التكفل بـ:

- 13919 حالة موزعة على: 8168 حالة بالشبكات المتنقلة، و5751 بشبكات الاستشفاء، منهم 435 حالة لا زالت تتلقى العلاج بالمستشفيات (آخر تحديث بتاريخ 18 شتنبر 2023)؛
- 12674 هو عدد المتعافين ممن تلقوا العلاج بمستشفيات والوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة.

كما قام وزير الصحة والحماية الاجتماعية، بزيارة ميدانية لعدة مراكز ومؤسسات صحية بجهة مراكش آسفي.

3.3. وزارة الاقتصاد والمالية:

عملت وزارة الاقتصاد والمالية في إطار اختصاصاتها القانونية والتنظيمية وتنفيذا للتعليمات الملكية، على تعزيز المجهود الوطني لتدبير زلزال الحوز عبر:

- تداول مجلس الحكومة وصادق على مشروع المرسوم 2.23.811 الصادر في 24 من صفر 1445 (10 شتنبر 2023) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"؛
- إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان يوم الاثنين 11 سبتمبر 2023، طبقا لأحكام المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، بمرسوم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية".

- تقديم عرض حول التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة آثار الزلزال، خلال اجتماع مشترك للجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب مع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين بتاريخ 22 شتنبر 2023.

3.4. وزارة التجهيز والماء:

منذ الساعات الأولى لزلزال الحوز، عملت وزارة التجهيز والماء على:

- جرد وتتبع حالة الطرق وتقديم حصيلة محينة لتدخلات الفرق الميدانية سواء على مستوى فتح الطرق المصنفة وغير المصنفة المتضررة بسبب الزلزال؛
- مراقبة حالة الموانئ على طول السواحل المغربية؛
- مراقبة السدود المنجزة والتي توجد في طور الإنجاز وكل المشاريع المائية التي تم الانتهاء من أشغالها؛
- التفاعل مع الأخبار الزائفة المنشورة على منصات التواصل الاجتماعي بخصوص وضعية بعض السدود؛
- نشر وتعميم حالة الطرق المفتوحة وكذا التي عرفت انقطاعا مؤقتا خلال فترات زمنية محددة، وذلك لإنجاز أشغال إصلاح الأضرار التي لحقت بها بسبب تداعيات الهزة الأرضية.

3.5. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

عملت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وفي إطار اختصاصاتها التنظيمية، على إحداث خلية اليقظة المركزية بالوزارة لتتبع مستويات تدخل الوزارة في تدبير اثار الزلزال، كما نظمت الوزيرة المسؤولة على القطاع بزيارة ميدانية للمناطق المتضررة من الزلزال بأمزميز وإقليم أزيلال، وعقد لقاءات تواصلت مع سكان المناطق المتضررة، حيث تتجسد استجابة الوزارة كرونولوجيا عبر الإجراءات. التالية:

- تشكيل خلية يقظة على المستوين المركزي والمحلي وعقد اجتماع طارئ للوقوف على التدابير الاستعجالية التي اتخذتها مختلف مكونات الوزارة؛
- تنسيق وتنظيم اجتماعات لتقييم لتتبع الوضعية الراهنة للمناطق المتضررة من الزلزال، وكذا الوقوف على مدى تقدم عملية تشخيص المباني على مستوى مدينة مراكش والتدابير التي تم اتخادها من أجل جرد المخاطر القائمة؛
- تشكيل لجان تقنية، لإحصاء المنازل التي انهارت كليا أو بشكل جزئي في كل المناطق المتضررة من الزلزال.

3.6. وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

عملت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة، على تعزيز استجابتها لزلزال الحوز عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات لحماية السلامة العامة للتلاميذ والتلميذات والطاقم البيداغوجي والإداري بالمؤسسات التعلمية في المناطق المتضررة، من قبيل:

- تعليق الدراسات بالجماعات والدواوير الأكثر تضررا (42 جماعة)؛
- إحداث خلايا أزمة على الصعيدين المركزي والجهوي، والتي من مهامها:
  - حصر الأضرار المادية في المؤسسات التعليمية؛
  - إيجاد الصيغ المناسبة لضمان الاستمرار البيداغوجي.
- إطلاق برنامج من أجل الدعم النفسي والاجتماعي للتلاميذ والتلميذات والطاقمين والإداري والتربوي، وذلك عبر تكوين 250 من الملحقين الاجتماعيين بالجهتين المتضررتين؛
- تعبئة فرق تقنية وهندسية مهمتها المعاينة الميدانية للمؤسسات التعليمية المتضررة؛
- تنظيم قوافل تواصلية مع أمهات وآباء وأولياء أمور التلميذات والتلاميذ، من أجل التحسيس بأهمية الاستمرارية البيداغوجية واستئناف الدراسة؛
- استفادة أزيد من 6000 تلميذة وتلميذ منحدرين من 26 جماعة بإقليم الحوز من منحة كاملة،
- تأمين الاستمرارية البيداغوجية لتلميذات وتلاميذ المناطق المتضررة من زلزال الحوز، تمت صباح الإثنين 18 شتنبر العودة التدريجية لتلميذات وتلاميذ عدد من الجماعات والدواوير المتضررة بفعل الزلزال، عبر:
  - اعتماد مخيمات دراسية ميدانية تم تجهيزها بجميع التجهيزات التربوية اللازمة؛
  - تحويل تلميذات وتلاميذ المناطق المتضررة إلى المؤسسات التعليمية المستقبلة.

كما يسجل أن الوزير المعني بالقطاع قام بزيارة ميدانية للمؤسسات التعلمية بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

3.7. وزارة العدل:

أعلنت وزارة العدل عن اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تدخل في مجال اختصاصها، ومن منطلق مساهمتها في تنفيذ التعليمات الملكية وتعزيز الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية لتدبير زلزال الحوز، وذلك عبر:

- إحداث لجنة مركزية ولجن جهوية لتدبير هذه الأزمة على مستوى مجال تدخلها؛
- تأمين استمرارية الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين من خلال الاستئناف السريع للعمل بمختلف المصالح المركزية واللاممركزة والمحاكم، وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة؛
- تأجيل الاختبارات الشفوية الخاصة بامتحان الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة التي كان من المقرر إجراؤها أيام 12 و13 و14 و15 و16 و17 شتنبر؛
- تأجيل دورة التكوين الأساسي المبرمجة لفائدة المحررين القضائيين من الدرجة الثالثة المتمرنين، تخصص كتابة الإدارة أو تقنيات كتابة الإدارة فوج 2023، التي كان مقررا إجراؤها خلال الفترة الممتدة من يوم الاثنين 11 شتنبر 2023 إلى يوم الأحد 17 من الشهر ذاته، بمدن الرباط ومراكش وأكادير.
- وضع مركبات الاصطياف التابعة للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل بكل من مراكش وأكادير، والأطقم الإدارية والتقنية رهن إشارة السلطات العمومية للمساهمة في هذا الجهد الوطني الكبير لاستقبال ضحايا الزلزال؛
- تقديم وتوفير الدعم النفسي للناجين من الزلزال ومواكبتهم من طرف المساعدين الاجتماعيين العاملين بأسلاك وزارة العدل؛
- التنسيق مع مصالح وزارة الصحة حول عملية التبرع بالدم للراغبين في ذلك من الموظفين بمختلف المصالح المركزية واللاممركزة ومحاكم المملكة؛
- عقد اجتماع تنسيقي بمبادرة من وزارة العدل مع ممثلي الهيئات المهنية لمساعدي القضاء، ويتعلق الأمر بكل من السادة الموثقين والعدول والنساخ والتراجمة المقبولين لدى المحاكم والمفوضين القضائيين، خصص لتدارس أوجه الدعم القانوني الممكن تقديمه للفئات المتضررة من هذه الفاجعة؛
- أطلقت وزارة العدل مبادرة للإعمار القانوني الذي يخص وثائق المواطنين من عقود زواج وعقود عدلية ووكالات وغيرها من الوثائق الرسمية التي سيتكفل العدول والموثقون بإعدادها مجانا للمواطنين المتضررين الذين فقدو هذه الوثائق؛

تكليف فريق ميداني تابع لوزارة العدل مكون من 40 (مساعدة اجتماعية) لتسجل المواطنين والمواطنات المتضررين الذين فقدوا وثائقهم القانونية جراء الزلزال.

3.8. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد والتضامن:

عملت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد والتضامن، في سياق تعزيز استجابتها القطاعية لزلزال الحوز على:

عملت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد والتضامن، في سياق تعزيز استجابتها القطاعية لزلزال الحوز على:

- إطلاق تعبئة شاملة لمؤسسات الوزارة وكل مهنيي القطاع السياحي لمواجهة تداعيات الزلزال المدمر، عبر ترؤس الوزيرة لجلسات عمل بمقر الوزارة بالرباط بهدف تأمين أكبر قدر من التنسيق على مستوى تدخلات الوزارة ومهنيي القطاع السياحي لتنزيل التوجيهات الملكية بهدف دعم الساكنة المتضررة من الزلزال ومواجهة تبعاته؛
- تنسيق مبادرة مهنيي القطاع، الرامية إلى توزيع الخيام والأسرة والوجبات، مع الالتزام بتعزيز وتكثيف المساهمة في الصندوق الخاص بمحاربة آثار الزلزال؛
- جرد وإحصاء الفنادق المغلقة حاليا في مراكش وأكادير وورزازات وتحديد طاقتها الاستيعابية ووضعها رهن إشارة السلطات المختصة لإيواء المتضررين؛
- ربط الاتصال عبر المكتب الوطني للسياحة مع منظمي الرحلات السياحية وشركات الطيران، من أجل طمأنتهم وتشجيعهم على مواصلة برمجة وجهة المغرب؛
- تتبع وضعية الفنادق بالمناطق المتضررة عبر المعاينة التقنية للبنايات واتخاذ التدابير اللازمة، كلما اقتضى الأمر ذلك، لجعلها تستجيب لمعايير السلامة.

3.9. وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

عملت وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في سياق تعزيز استجابتها القطاعية لزلزال الحوز على تعزيز التنسيق مع المؤسسات التابعة لها والمصالح اللامركزية وشركات القطاع الطاقي والمنجمي من أجل:

- معاينة وضعية البنيات التحتية الطاقية وحالة التموين بالمواد الطاقية، والتي تأكد لدى الوزارة أنها تمر في ظروف مناسبة وبشكل سلس؛
- التتبع الدقيق والمستمر لعمليات تزويد المناطق المتضررة بالمواد الطاقية؛
- عقد اجتماع لجنة علمية بمقر مديرية الجيولوجيا بصفتها المصلحة الوطنية للجيولوجيا، بهدف تدارس الجوانب العلمية لزلزال الحوز وآثاره على المنطقة بغية تحديد ووصف السياق الجيولوجي، الجيوفيزياء والزلزالي للهزات الأرضية المسجلة. وقد خلصت أشغال اللجنة إلى:

- مراجعة خريطة توزيع المناطق الزلزالية الخاصة بالقانون المتعلق بالبناء المضاد للزلازل؛

- مراجعة خريطة توزيع المناطق الزلزالية الخاصة بالقانون المتعلق بالبناء المضاد للزلازل؛
- إعداد خرائط دقيقة للمناطق التي تعرضت لتشوهات على السطح؛
- تعميق البحث عن آثار واضحة لمختلف الصدوع من طرف خبراء جيولوجيين عبر الصور الجوية؛
- تحديد نوعية التحركات التي شهدتها أصناف الصدوع الثلاثة المشار إليها سالفا عبر القياسات البنيوية؛
- إدراج المعطيات الجيولوجية المتوفرة عند عمليات اتخاذ القرار خلال مختلف مراحل إعادة البناء بالمناطق المتضررة؛
- الأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات أثناء اختيار مواقع محطات قياس الزلازل التي سيقوم بها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

3.10. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في حدود اختصاصاتها على اتخاذ الإجراءات التالية:

- عقد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار اجتماع عاجل يوم الأحد الذي تلا الفاجعة، خلص إلى ضرورة اعتماد مرونة بخصوص آجل التسجيل وتقديم جميع التسهيلات للشباب والشابات المنحدرين من المناطق المتضررة خاصة جامعتي أكادير ومراكش، بالإضافة باقي المؤسسات الجامعية الأخرى، لاسيما ذات الاستقطاب المفتوح؛
- توجيه مذكرة وزارية لكافة رؤساء الجامعات المغربية من أجل اعتماد المرونة اللازمة لتسجيل وإيواء الطلبة ومنحهم كل التسهيلات لاجتياز المباريات؛
- قرار تأجيل جميع مباريات الماستر والدكتوراه ومباريات التوظيف بالنسبة للأساتذة الباحثين والإداريين لمدة أسبوع إضافي بعد الزلزال من أجل تقييم الوضع والتجاوب معه؛
- إعطاء الأسبقية لطلبة المناطق المتضررة من الزلزال للاستفادة من خدمات الإيواء والمطاعم والمنح؛
- تقديم أوجه الدعم المطلوبة للطالبات والطلبة من المناطق المتضررة سواء على مستوى المنح أو التسجيل بالمؤسسات الجامعية وتوفير أسرّة الإيواء بالأحياء الجامعية.
- تعبئة الفرق البيداوغوجية والإدارية على مستوى الجامعات لإحداث خلايا التتبع والتضامن مع ضحايا الزلزال؛
- إقرار تسهيلات لفائدة الطلبة المنحدرين من المناطق المتضررة من الزلزال الذي ضرب عدة أقاليم بالمملكة.

ثالثا: إخبار البرلمان بالتدابير المتخذة:

تعتبر المؤسسة البرلمانية من المرتكزات المؤسساتية في الأنظمة الديمقراطية، وهو ما أكده الدستور المغربي 2011، عبر تنصيصه على العديد من الاختصاصات في مجال التشريع، والرقابة على العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية في الزمن العادي، وفي المقابل مكنه الدستور أيضا من مقتضيات لتدبير الأحوال الاستثنائية وخلال فترة الأزمات، حيث نص الفصل 68 منه الدستور، على عقد جلسات مشتركة للمجلسين قصد الاستماع إلى بيانات كلما تعلق الأمر بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما، ، كما مكن اللجان الدائمة لمجلسي البرلمان بموجب الفقرة الأخيرة من الفصل نفسه، من عقد اجتماعات مشتركة للاستماع لبيانات الحكومة حولها، كما سمح الفصل 70 (الفقرة الثالثة) من الدستور للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها.

وفي سياق الفاعل مع زلزال الحوز، وتكرسا لأدوار الدستورية فقد عمل البرلمان على:

- **الاثنين 11 شتنبر 2023: عقد اجتماع مشترك للجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب مع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين**، وذلك من اجل اخبار اللجنتين المذكورتين بإحداث حساب خصوصي للخزينة يسمى" الصندوق الخاص بتدبير الاثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية".
- **الثلاثاء 12 شتنبر 2023: عقد اجتماعات طارئة لمكتب المجلسين،** حيث عقد كل من مكتب مجلس النواب ومكتب مجلس المستشارين ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، اجتماعات خُصصت لاعتماد صِيَغِ مساهمة أعضاء المجلسين في المجهود التضامني الوطني مع ضحايا الزلزال ومن أجل إعادة بناء المناطق المنكوبة، حيث تقرر:
  - اجتماع مشترك بين لجنتي المالية بمجلسي البرلمان والذي خصص لإحداث الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية؛
  - المساهمة المالية في الحساب المحدث لهذا الغرض، والتي حددت في مبلغ تعويض شهر واحد بالنسبة لكل عضو من أعضاء المجلسين؛
  - إحداث لجنة على مستوى كل مجلس يرأسها رئيس المجلس المعني، تضم أعضاء مكتبي المجلسين ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة، وذلك من أجل مواكبة كافة المستجدات ذات الصلة بتداعيات هذا الحدث الأليم والتدابير التي تتخذ لمواجهتها.
- **الجمعة 22 شتنبر 2023: عقد اجتماع مشترك للجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب مع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين،** بحضور السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، وذلك لمتابعة التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة آثار الزلزال.

رابعا: استجابة شعبية تقوي التآزر وتعزز قيم المواطنة الإيجابية:

لقد شكلت فاجعة الزلزال الذي ضرب عددا من المناطق مناسبة أخرى أظهر خلالها المغاربة روح التضامن والتآزر التي يتميز بها المغاربة. وهكذا، هب المغاربة من مختلف المدن المغربية ومن خارج المغرب إلى دعم ومساندة ضحايا الزلزال حيث يمكن الوقوف على أربع صور تعكس النفس الاجتماعي التضامني الذي لا ينضب للمغاربة:

- **إقبال غير مسبوق سجلته مراكز تحاقن الدم على الصعيد الوطني:** حيث سجل إقبال الالاف من المواطنين والمواطنات من مختلف الاعمال على مراكز تحاقن الدم، للتبرع بالدم لفائدة المتضررين من الزلزال، حيث أن حصيلة يومي السبت والأحد فقط تعادل أو تعد أكثر مما يتم تجميعه في ثلاثة أشهر؛
- **تنظيم حملات للمشاركة وتقديم الدعم وعشرات القوافل التضامنية مع المتضررين من الزلزال،** فمنذ الساعات الأولى من اليوم الموالي لزلزال الحوز، سجل إقبال منقطع النظير للمغاربة والمغربيات على المشاركة وتقديم الدعم في حملات التضامن من المناطق المنكوبة، وتوفير وابداع مختلف الحلول لإيصال المساعدات وإغاثة المتضرّرين من الزلزال، عبر ايفاد مئات القوافل من الشاحنات والمركبات الشخصية من مختلف مناطق المغرب، محمّلة بالمساعدات الغذائية والإغاثية كالأغطية والفرش والملابس. وما زال المغاربة يواصلون جمع المساعدات، من مختلف المواد والاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى مستلزمات شبه طبية وأدوية بشكل غير منقطع طيلة 15 يوم من الكارثة؛
- **إطلاق مبادرات مدنية وجمعوية تجسد وعي المجتمع المدني بأدواره الوطنية لتدبير الازمات والكوارث،** وبروح وطنية عالية جسدتها مشاركة العشرات من الهيئات المدنية والجمعيات المهنية في عمليات الدعم والمآزرة الميدانيين، وبتوفير حلول مبدعة وفعّال لإيصال المساعدات وإغاثة المتضرّرين من الزلزال، وإعادة الاعمار؛
- **تدفق تبرعات المغاربة والمغربيات والهيئات العامة والقطاع الخاص لفائدة صندوق رقم 126 (**الصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية)، منذ فتح إمكانية مساهمة المواطنين والهيئات الخاصة والعمومية التطوعية التضامنية للصندوق رقم 126، فقد تجاوزت التبرعات 6 مليارات درهم خلال فقط 5 أيام من افتتاح (من يوم الاثنين إلى غاية يوم السبت 16 شتنبر 2023)، حيث عبرت العديد من البلاغات الصادرة عن هيئات ومؤسسات عمومية وطنية، فضلا عن مقاولات عمومية وأخرى من القطاع الخاص، تنشَط أغلبها في مجالات وقطاعات أنشطة اقتصادية كبيرة، بالإضافة الى مساهمات المواطنين والمواطنات.

خامسا: إعلام عمومي وخاص في خدمة الوطن عبر تغطية مستمرة ومهنية:

اعتبر الإعلام الوطني الرسمي والخاص، إضافة إلى الإعلام البديل المتمثل في منصات التواصل الاجتماعي، حلقة وصل بين المناطق المتضررة بالزلزال وبين عموم الرأي العام الوطني والدولي، حيث تم:

- **تأمين تغطية مباشرة بالصوت والصورة ومنذ الساعات الأولى وبشكل مستمر لكل تفاصيل زلزال الحوز،** عبر تغيير الشبكة البرامجية وتعويضها بشبكة برامجية خاصة بتتبع الزلزال عبر تخصيص ملفات وبرامج خاصة وبثا مباشرا لبلاتوهات استمرت لساعات، لإبراز الجهود التي تقوم بها فرق الإنقاذ الوطنية بمختلف تخصصاتها، ونقل الأخبار وتعزيز التواصل مع المتضررين وارشاد وتوجيه المساعدات وفرق الإغاثة؛
- **التتبع اليومي وساعة بساعة لحصيلة التدخل والإنقاذ** واعداد الضحايا ومختلف عمليات في الميدان؛
- **إبراز الجهود الميدانية المعتبرة لفرق الإنقاذ التابعة للقوات المسلحة الملكية والوقاية المدنية والأطر الصحية،** وكذا فرق الإنقاذ التابعة للدول التي وافق المغرب على مشاركتها في عمليات الإنقاذ وتطبيب الجرحى وإيواء المتضررين من الزلزال؛
- **محاربة الاخبار الكاذبة ومواجهة الحملات الإعلامية الأجنبية الموجهة والغير موضوعية** والبعيدة عن المهنية؛
- **نشر المعطيات الصحيحة والموثوقة به ومواجهة حملة الشائعات** من خلال إطلاق وكالة المغرب العربي للأنباء سلسلة "زلزال الحوز لرصد وتفنيد الأخبار الزائفة"؛
- **تندد نقابة الصحفيين في المغرب بمحاولات وسائل إعلامية أجنبية استغلال الزلزال** المدمر الذي ظرب منطقة الحوز لتمرير مغالطات ومحاولات تسييس الكارثة، وبث للرعب والخوف في صفوف المواطنين؛
- **بلاغ المجلس الوطني للصحافة الذي أعرب فيه عن قلقه بخصوص الوضعية التي يعرفها المشهد الإعلامي المغربي،** والمتعلقة بانتشار ظاهرة الأشخاص المنتحلين لصفة صحافي مهني ووجود مواقع إلكترونية عديدة تشتغل بشكل غير قانوني؛
- **تضامن وتعاطف على منصات التواصل الاجتماعي،** حيث رسم المأثرون والمأثرات صورة إيجابية من الحشد والتضامن والتعريف بالمناطق والدواوير المتضررة، وحلقة وصل بين المناطق ومختلف المتدخلين في عمليات الإنقاذ والايواء، وأبدعوا اشكال جديدة لتقديم الدعم النفسي للضحايا.

سادسا: صدمة وحزن عميق وتضامن دولي واسع مع المغرب:

شكل زلزال الحوز مناسبة أخرى لإبراز مكانة المغرب عالميا، وذلك من خلال العديد من الصور:

- أعربت العديد من العواصم العالمية عن تضامنها مع المغرب بعد زلزال الحوز، عبر ارسال برقيات تعزية وجهها ملوك ورؤساء دول وحكومات ومنظمات أممية وقارية واقليمية إلى الملك محمد السادس؛
- تقاسم مشاعر الحزن والتضامن مع الشعب المغربي من خلال تدوينات عبر منصات التواصل الاجتماعي في الصفحات والمواقع الخاصة بالعديد من رؤساء الدول ورؤساء حكومات ومنظمات دولية وقارية؛
- تعاطف منقطع النظير من الأسرة الرياضية العالمية من أنديةٍ واتحاداتٍ ولاعبين، وحتى المعلقين والمشاهير من المغرب وضحايا زلزال الحوز؛
- تجديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ثقتهما في المغرب، حيث قررت المؤسستان الدوليتان بالاتفاق مع الحكومة، تنظيم الاجتماعات السنوية لسنة 2023 في مراكش، كما كان مخططا لها من 9 إلى 15 أكتوبر المقبل، واعتبار أن الاجتماعات السنوية سيتيح الفرصة كذلك للمجتمع الدولي للوقوف إلى جانب المغرب وشعبه اللذين أثبتا مجددا صلابتهما في مواجهة الفواجع.

سابعا: خلاصات وتوصيات:

من خلال تتبع عناصر الاستجابة الوطنية لتدبير زلزال الحوز، عبر الوثائق والبلاغات الصادرة عن المؤسسات الرسمية والمتابعة المكثفة للصحافة الوطنية ولمختلف المراجع المعتمدة والمتاحة لفريق العمل، خلال 15 يوم من وقوع زلزال الحوز (الفترة الزمنية من يوم الجمعة 8 شتنبر إلى غاية الجمعة 22 شتنبر 2023)، يمكن الوقوف عند سبعة (7) خلاصات أولية، وتقدم الورقة ثمانية (8) توصيات لاستشراف المستقبل.

1. خلاصات:

1) **تأكيد الريادة الملكية في قيادة السياسات خلال الزمن الاستثنائي للأزمات المطبوع بالمفاجئة واللايقين، والمشحون عاطفيا بمشاعر الخوف الجماعي و مخاطر الهلع والارتباك**، وهذه الريادة التي تستثمر تقاطع الشرعيات التي تحوزها المؤسسة الملكية، على المستويات الدستورية و الدينية والتاريخية، تستند الى صلاحيات القيادة التنفيذية للدولة، وإلى المشروعية الشعبية المتجذرة، التي يتحول معها الطلب المجتمعي الواسع على التدخل الملكي، الى ضمانة أساسية لاطمئنان المزاج الشعبي ما يسمح بالتجاوز السريع لعتبة الارتباك العاطفي نحو لحظة التعبئة العامة للدولة/ الأمة ذات التقاليد العريقة في تدبير الأزمات، وللمجتمع الحامل لقيم الوطنية والمواطنة؛

2) **كثافة اللجوء إلى العرف الدستوري المكرس "جلسات العمل الملكية" كإطار فعال لتوجيه الفعل العمومي وتنسيق تدخلات مؤسسات سيادية وقطاعات حكومية وهيئات عمومية، وفق رؤية واضحة وأهداف مدققة وأجندة محددة**، وهكذا في ظرف 1) يوم عقد الملك 3 جلسات عمل بمعدل جلسة عمل كل 5 أيام (جلسة العمل الأولى بتاريخ السبت 9 شتنبر 2023، وجلسة العمل الثانية الخميس 14 شتنبر 2023. وجلسة العمل الثالثة 20 شتنبر 2023)، مما يعزز الولاية العامة للمؤسسة الملكية على إعداد وتتبع وتنزيل وتقييم الخطط والبرامج والاستراتيجيات المندرجة في باب السياسة العامة للدولة لتدبير الكوارث؛

3) **استجابة حكومية مطبوعة بتنفيذ التعليمات الملكية ومحاولة استثمار الإمكانيات الحكومية لخدمة التعبئة الوطنية الشاملة، رغم عدم استقرار للبنية المكلفة بتدبير تداعيات الازمة، وتفاوت ملحوظ في مستويات تعبئة القطاعات الحكومية في تدبير تداعيات زلزال الحوز**، وذلك ما جسده عقد ثلاث اجتماعات لمجلس الحكومة، وثلاث اجتماعات للجنة البين الوزارية المكلفة بتتبع زلزال الحوز، خلال 15 يوم من الزال، بمعدل مجلس حكومي كل 5 أيام واجتماع للجنة البين الوزارية كل 5 أيام، مع تسجيل:

- **غياب لبلاغ الاجتماع الثاني للجنة البين وزارية** المكلفة بالبرنامج الاستعجالي لتأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة جراء الزلزال؛
- **اختلاف في مستوى تركيبة للجنة البين وزارية** المكلفة بالبرنامج الاستعجالي لتأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة جراء الزلزال، بين الاجتماع الأول والاجتماع الثالث، حيث تمت إضافة ثلاثة قطاعات لعضوية اللجنة (الأوقاف والشؤون الإسلامية، الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني)؛
- **تباين واختلاف في مستويات استجابة القطاعية الحكومية** المعنية مباشرة بتدبير وتتبع فاجعة الزلزال، مع تسجيل غياب بعض القطاعات الحكومية رغم اختصاصاتها التنظيمية والقانونية لتدبير اثار زلزال الحوز؛
- **اختلاف في مستويات التواصل المؤسساتي والدائم** لمختلف التدخلات الميدانية للقطاعات الحكومية المعنية بتدبير اثار زلزال الحوز، بين قطاعات تواصلت بشكل جيد ويومي ومؤسساتي وقطاعات اكتفت بالتواصل الأسبوعي وقطاعات حكومية لم تتواصل حول منجزاتها الميدانية؛

4) **محدودية تفعيل الأدوار الدستورية للمؤسسة البرلمانية في تدبير الأزمات**، حيث اقتصرت المبادرة البرلمانية على التفاعل مع العرض الحكومي في عقد اجتماعين على مستوى اللجنتين المكلفتين بالمالية في المجلسين، خصص الاجتماع الأول لإخبارهما بإحداث حساب خصوصي للخزينة يسمى "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، كما تقدم بيانه، فيما خصص الاجتماع الثاني للإخبار والاستماع للتدابير والإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة آثار الزلزال الذي عرفته بلادنا مؤخرا، دون عقد جلسة مشتركة للمجلسين.

5) **التضامن الذي عبر عنه المغاربة أعطى درسا للعالم** وأظهر قدرة الدولة المغربية على مواجهة الأزمة والتغلب على مختلف التحديات، عبر روح التضامن والتآزر التي يتميز بها المغاربة، وكرم العطاء وسخاء كل طبقات الشعب المغربي؛

6) **نجاح الإعلام العمومي والخاص الوطني في تغطية مستمرة ومهنية لزلزال الحوز**، تغطية تعزز صورة الوطن الأمة، وتواجه كل منزلقات التزييف والتحريف والتسيس الأزمة؛

7) **المغرب في قلب العالم الرسمي والشعبي،** عبر ما سجل من تضامن منقطع النظير مع المغرب وضحايا زلزال الحوز.

2. توصيات:

1. **تنفيذ التعليمات الملكية في بعدها الاستراتيجي** المرتبطة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛
2. **إحداث لجنة بين وزارية دائمة على مستوى رئاسة الحكومة** لتتبع تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، مع ضبط مواعيد اجتماعاتها والرفع مع وثيرة تواصلها المؤسساتي، من أجل ضمان حكامة والتقائية في تنزيل البرنامج؛
3. **إحداث لجنة ترابية على مستوى الأقاليم والعمالة المتأثرة بالزلزال،** تحت رئاسة الولاة وعضوية ممثلي القطاعات الحكومية المتدخلة والمنتخبين وجمعيات المجتمع المدني، تعمل على ضمان حسن الإنصات الدائم للساكنة المحلية، واقتراح وتقديم الحلول الملائمة لها، خلال مدة تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام؛
4. **الرفع من نجاعة الأداء البرلماني في علاقة بتدبير الكوارث والأزمات، عبر تطوير الآليات الدستورية المتاحة (الجلسات العامة المشتركة للمجلسين)،** بالإضافة إلى تفعيل الأدوار الدستورية ذات الصلة بمتابعة المنجز الحكومي عبر تخصيص البرلمان لجلسة سنوية لتقييم مستويات التقدم والإنجاز المرتبطة بتنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛
5. **تطوير العرض الإعلامي الوطني لمواكبة برنامج إعادة إعمار** المناطق المتضررة من الزلزال؛
6. **مواصلة اليقظة المجتمعية والمدنية والشعبية** لتتبع أعادة اعمار المناطق المتضررة من الزلزال خلال الأشهر والسنوات القادمة؛
7. **إطلاق التشاور العمومي الوطني حول سياسة وطنية لتأهيل القرية والمناطق الجبلية،** غايتها تأهيل مختلف المناطق القروية المغربي وإخراجها من وضعية الهشاشة، عبر خلق مراكز قروية مؤهلة بمختلف الخدمات العمومية؛
8. **إحداث منظومة وطنية لتدبير الأزمات والكوارث الطبيعية،** تعمل على التفكير وتعزيز عناصر الاستجابة الوطنية، وتنسيق مختلف تدخلات تدبير الازمات والكوارث الطبيعية.

مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة

ⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰⵅⴰⵟⴰⵔ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵉⵔⵉⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵏ

Centre de dialogue public et d'études modernes

alhewarcenter1

alhewar_center

alhewar_center

alhewar_center

08 08 68 64 04

cdpem.maroc@gmail.com

www.alhewarcenter.ma